

محمود محارب*

مراجعة كتاب

الاستخبارات العسكرية تخرج للضوء

العقد الأول لجهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي

المؤلف: دافيد سيمانطوف، وشاي هر كوفيتس.

الناشر: معرخوت، تل أبيب، ٢٠١٣.

سنة النشر: ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ٢٤٦ صفحة من القطع الكبير.

* باحث غير مقيم في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ميزانية الجيش الإسرائيلي، تعادل ١٢ بالمئة من ميزانية الجيش التي تشمل داخلها ميزانية جهاز الاستخبارات العسكرية، والذي يُعتبر أهم أجهزة المخابرات الإسرائيلية وأكبرها.

يعالج كتاب "الاستخبارات العسكرية تخرج للضوء: العقد الأول لجهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي"، تبلور جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) وتطوره منذ تأسيسه في عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٠. وقد اتبع المؤلفان المنهج المؤسسي في هذا البحث، وركزا على علاقات جهاز الاستخبارات العسكرية مع محيطه وعلى التركيبة المؤسسية الداخلية لهذا الجهاز ووظائفه، ودور هذه المركبات وعلاقاتها في ما بينها. ولم يتمحور الكتاب حول معالجة قضية واحدة أو عدة قضايا بعمق، ولم يلجأ إلى تمجيد جهاز الاستخبارات العسكرية أو عرض أعمال خارقة قام بها، وإنما قام بعرض عمل الاستخبارات العسكرية الروتيني وتحليله. وقد استند المؤلفان اللذان خدما سابقاً فترة طويلة في قسم الأبحاث التابع للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، إلى مصادر منشورة وإلى إرشيف هذا الجهاز. ونشر هذا الكتاب في صيغته الأولى في عام ٢٠١٠ بشكل محدود، وكان مخصصاً لاطلاع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية فقط، كما جاء في مقدمة الكتاب (ص ١٥)؛ وفي عام ٢٠١٣ نشر هذا الكتاب إلى الملأ بعد أن قامت الرقابة العسكرية الإسرائيلية بحذف أجزاء منه للحفاظ على سرّيتها.

يتكوّن هذا الكتاب الذي صدر باللغة العبرية، من مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة جاءت في ٢٤٦ صفحة من القطع الكبير. كان القسم الأول بعنوان "حجر الأساس" وشملت فصوله الثلاثة الإطار النظري والتطورات الأمنية المركزية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي التي أثّرت في تبلور جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، والتغيرات في جهاز الاستخبارات العسكرية في عقد الخمسينيات. أمّا القسم الثاني فعنوانه "علاقات الاستخبارات العسكرية مع محيطها"، وعالج الفصل الرابع العلاقات بين أمان والمستوى السياسي، ودرس الفصل الخامس علاقات أمان الخارجية، وبحث الفصل السادس في العلاقات المتبادلة بين أمان والجيش الإسرائيلي، وتابع الفصل السابع التغيرات التي طرأت في فهم أمان للإنذار عن الحرب، وتناول الفصل الثامن علاقات أمان بأجهزة المخابرات الإسرائيلية الأخرى. وبحث القسم الثالث من الكتاب تركيبة جهاز أمان، حيث درس الفصل التاسع تركيبة أمان وأهدافه ونشاطاته، وعالج الفصل العاشر قسم جمع المعلومات في أمان، وبحث الفصل الحادي عشر في وحدات جمع المعلومات التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية، وتناول الفصل الثاني

يُنسب إلى نابوليون بوناپارت قوله: "إنّ جاسوساً في المكان الملائم يساوي ألف جندي في ميدان المعركة". لقد أدركت الحركة الصهيونية مبكراً أهمية التجسس وجمع المعلومات المختلفة عن العرب وتحليلها ووضعها أمام متّخذي القرار الصهيوني. فقبل تأسيس إسرائيل بعدة عقود، أنشأت الحركة الصهيونية جهازين أساسيين للمخابرات، أحدهما كان تابعاً للدائرة السياسية للوكالة اليهودية، والآخر كان تابعاً للمنظمة العسكرية الصهيونية الهاجاناه. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٨ أقام الجيش الإسرائيلي الاستخبارات العسكرية داخل شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة للجيش. وقد أدّى تطوّر الاستخبارات العسكرية وضرورة توسيع صلاحياتها وازدياد أهميتها وضرورة إقامة علاقات مباشرة بين قائدها والمستوى السياسي، إلى إخراجها من شعبة العمليات العسكرية، وموضعها بوصفها جسمًا مستقلاً في هيئة الأركان العامة، وليكون رئيسها مسؤولاً مباشرة أمام رئيس هيئة الأركان العامة.

”

صغر الجيش النظامي والاعتماد على الاحتياط جعل
اسرائيل تعتمد اعتماداً كبيراً على المخابرات في
الإنذار المبكر لتتمكن من استدعاء قوات الاحتياط

”

تحتلّ الاستخبارات العسكرية أهمية قصوى في نظرية الأمن الإسرائيلي. وبما أنّ الجيش النظامي كان صغيراً نسبياً، فإنّ إسرائيل تعتمد على جيش الاحتياط في حروبها ضد الدول العربية المحيطة بها. ولكي لا تتفاجأ إسرائيل بشن دولة أو عدة دول عربية حرباً عليها، أنبسطت مهمة انذار الحكومة الإسرائيلية بإمكان حدوث حرب ضد إسرائيل قبل عدة أيام من وقوعها على الأقل، إلى الاستخبارات العسكرية، لكي تتمكن الحكومة من استدعاء قوات الاحتياط للحرب. وانطلاقاً من أهمية دورها في الأمن الإسرائيلي، خصّصت الحكومة ميزانيات كبيرة لأجهزة المخابرات الإسرائيلية المختلفة، وحافظت على سرّية هذه الميزانيات طوال العقود الماضية. وقد كشفت صحيفة هآرتس في أيار/ مايو ٢٠١٤ أنّ ميزانية جهازيّ الشاباك والموساد في عام ٢٠١٢ بلغت ٦,٦٣ مليار شيكل^(١). وهذه الميزانية، المنفصلة عن

١ جيلي كوهين، "ميزانية الشاباك والموساد ازدادت بـ ١٠٪ في السنة الماضية"، هآرتس، ٢٠١٤/٥/٢٢، انظر:

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.2328442>

التي كان فيها بن غوريون^(٢) مستقيلًا من منصبه رئيس الحكومة ووزير الدفاع ومعتكفًا في كيبوتس سديه بوكير في النقب. وأثناء تلك الفترة حافظ بن غوريون على علاقاته المتينة للغاية وعلى تواصله مع قادة المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، ما أثار الشكوك بشأن دوره في إصدار أمر غير رسمي لرئيس أمان بنيامين جبلي بتنفيذ العمليات التخريبية في مصر. وأدت هذه المشكلة إلى إقالة رئيس أمان بنيامين جبلي، واستقالة وزير الدفاع بنحاس لافون في شباط/ فبراير ١٩٥٥، وأدت تفاعلاتها والصراعات المستمرة بشأن من أصدر الأمر، حزيران/ يونيو ١٩٦٣. ولم يُعْصَ الكتاب في تفاصيل من أصدر الأمر، ولا في تفاصيل هذه المشكلة، وإنما عالج طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين أطراف الصراع بشأن هذه المشكلة التي هزّت أمان، وتابع مدى تأثيرها في مجريات تطوره.

”

كان بن غوريون يخطط ويُعدّ لشنّ حرب على مصر، قبل أن تتمكّن من استيعاب الأسلحة السوفياتية الحديثة التي بدأ الاتحاد السوفياتي بتزويدها بها

“

يشير المؤلفان إلى أنّ دافيد بن غوريون أولى أمان أهمية كبيرة، بعد عودته لرئاسة الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥. ففي تلك الفترة كان بن غوريون يخطط ويُعدّ لشنّ حرب على مصر، قبل أن تتمكّن من استيعاب الأسلحة السوفياتية الحديثة التي بدأ الاتحاد السوفياتي بتزويدها بها. وفي هذا السياق عزّز بن غوريون مكانة أمان ودوره بقيادة رئيسه الجديد يهوشفاط هاركاكي الذي نسب إليه المؤلفان تمتّعه برؤية استراتيجية واسعة، شددت على ضرورة إبقاء أمان الأهمية، ليس فقط للجانب العسكري في الصراع العربي - الإسرائيلي وإنما أيضًا إلى مختلف جوانب الصراع العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والنفسية. وأشار المؤلفان إلى أنّ بن غوريون استجاب إلى طلبات هاركاكي لزيادة ميزانية أمان في

عشر بالدرس وحدات أمان التي تعتمد على القوى البشرية في جمعها للمعلومات، أمّا الفصل الثالث عشر فتابع تطوّر قسم الأبحاث في أمان. ونظر الفصل الرابع عشر في تطوّر فرع الاستخبارات الحربي وفرع الأمن الوقائي الداخلي وفرع الرقابة العسكرية.

في سياق عرضه وتحليله لعمل جهاز أمان، تابع الكتاب تبلور هذا الجهاز وتطوره، وتوسيع مجالات عمله، وازدياد دوره وتأثيره في عملية صنع قرارات الأمن القومي، وأشار إلى النجاحات التي حقّقها، ولكنه لم يغفل الاخفاقات التي مُني بها، والمشكلات التي واجهته في العقد الأول ونُيّف لتأسيسه، والتي أطاحت بثلاثة من أربعة رؤساء أمان في العقد الأول لتأسيسه. فقد أقيل رئيس أمان الأول إيسر بنيري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ بعد مرور نصف عام على تولّيه منصبه؛ لارتكابه العديد من الجرائم والمخالفات، فخلفه نائبه يتسحاك هيرتسوغ لفترة انتقالية وجيزة. وفي عام ١٩٥٠ عُيّن بنيامين جبلي رئيسًا لهذا الجهاز وأقيل من منصبه في شباط/ فبراير ١٩٥٥ بسبب ما أطلق عليه "العمل المشين" وحلّ محلّه يهوشفاط هركاي، والذي أقيل من منصبه في عام ١٩٥٩ بسبب مسؤوليته عن دعوة جيش الاحتياط الإسرائيلي للالتحاق بوحداتهم القتالية فورًا، من دون الإعلان أنّ هذه الدعوة هي في حقيقة الأمر مجرد تمرين عسكري، ليحلّ مكانه يعقوب هيرتسوغ الذي احتفظ بمنصبه حتى عام ١٩٦٣.

وكان من بين أهمّ إخفاقات أمان ما أطلق عليه في الأدبيات الإسرائيلية "العمل المشين" أو "فضيحة لافون". ففي تموز/ يوليو ١٩٥٤ قامت مجموعة تابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية أمان، التي كان معظم عناصرها مواطنين مصريين يهودًا، بعدة عمليات تخريبية في مصر استهدفت المدنيين المصريين والأجانب، بغرض إثارة البلبلة وإظهار ضعف النظام في مصر والإساءة لعلاقات مصر الخارجية، ولا سيما مع كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. وقد ألقت السلطات المصرية القبض على هذه المجموعة وحكمت على اثنين منها بالإعدام ونفذته، وانتحر ثالث من هذه المجموعة في السجن، وحكمت على البقية بالسجن لفترات طويلة. وقد تفاعل فشل عملية الاستخبارات العسكرية في مصر فترة طويلة في إسرائيل، ودار صراع خلالها بشأن من أصدر الأمر للقيام بالعمليات التخريبية في مصر، أهو وزير الدفاع بنحاس لافون أم رئيس الاستخبارات العسكرية بنيامين جبلي، من دون علم وزير الدفاع، ومن دون أخذ موافقته وموافقة رئيس الحكومة حينئذ موشيه شاريت. وقد تفاقمّت هذه المشكلة في ضوء حدوثها أثناء احتدام الخلافات بين المستوى السياسي والعسكري في الفترة

٢ استقال دافيد بن غوريون من منصبه رئيس الحكومة ووزير الدفاع في السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣، واعتكف في كيبوتس "سديه بوكير" في النقب، وحلّ مكانه في منصب رئاسة الحكومة موشيه شاريت، وفي منصب وزير الدفاع بنحاس لافون. وفي شباط/ فبراير ١٩٥٥ عاد بن غوريون إلى منصب وزير الدفاع على إثر استقالة بنحاس لافون من هذا المنصب وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ عاد بن غوريون أيضًا إلى منصب رئيس الحكومة.

كذلك دور أمان في تأسيس "حلف المحيط" الذي شكّلته إسرائيل مع تركيا وإيران وإثيوبيا في النصف الثاني من الخمسينيات، ضد مصر والمشروع النهضوي القومي العربي الذي قاده بزعامة الرئيس عبد الناصر.

بحثت فصول الكتاب التي عالجت جمع المعلومات في أمان بالتفصيل، التطوّرات والتحديثات المهمة التي حصلت في عقد الخمسينيات في أقسام جمع المعلومات في أمان، سواء تلك التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية وخاصة التصنّت أو تلك التي تستند إلى القوى البشرية. وأشار المؤلفان إلى أنّ هذه التحديثات في جمع المعلومات، حسّنت من قدرة أمان على إعطاء إنذار مبكر لإمكانية حدوث حرب على إسرائيل من الدول العربية. وأشار المؤلفان في سياق عرضهما لتطوّر جمع المعلومات التي تعتمد على القوى البشرية إلى تقرير عمل أمان لعام ١٩٥٥، والذي ذكر أنّ أمان أقام شبكات عملاء في كلّ من مصر والأردن وسورية ولبنان والسعودية. وعمل هؤلاء العملاء في جمع المعلومات في المجالات السياسية والعسكرية. وذكر هذا التقرير أنّ شبكات العملاء في لبنان نجحت في اختراق قيادة الجيش اللبناني وأجهزة الأمن ومكتب رئيس الحكومة (ص١٩٧-١٩٨).

الحرب الاقتصادية والنفسية

كشف الكتاب النقاب عن جزء من المخططات التي وضعها أمان والأجهزة الإسرائيلية الأخرى في سياق الحرب الاقتصادية التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية، وخاصة ضد مصر وسورية في عقد الخمسينيات. وهدفت الحرب الاقتصادية وفق الكتاب إلى وضع العراقيل أمام تطوّر الدول العربية اقتصادياً، وخاصة مصر وسورية، وضرب القطاعات الاقتصادية المهمة فيها، ومواجهة المقاطعة العربية ضد إسرائيل. وذكر المؤلفان أنّ رئيس أمان يهوشاف هاركاوي وضع في عام ١٩٥٦ خطة شاملة للحرب الاقتصادية ضد مصر وسورية، وكان هدفها ضرب اقتصاد هذين البلدين من ناحية، ومواجهة المقاطعة العربية من ناحية أخرى. واستهدفت الخطة ثلاثة قطاعات أساسية: وهي قطاع القطن في مصر وسورية، وقطاع القمح والشعير في سورية؛ وقطاع العملة المصرية والسورية. ودعت الخطة إلى تشكيل لجنة مختصة من أمان ووزارات إسرائيلية مختلفة لتنفيذه (ص ٨٩). ولم يتطرّق المؤلفان إلى مدى تنفيذ الخطة وتحقيقها لأهدافها.

النصف الثاني من الخمسينيات، إذ جرى توسيع أقسام أمان المختلفة ولا سيما أقسام الأبحاث وجمع المعلومات عامّاً بعد آخر. وقد تمكّن أمان جرّاء ذلك من أن يعزّز مكانته بصفته أوسع مؤسسة وأهمّها في إسرائيل، تمتلك المعلومات وتحتكر الكثير منها، وتقرأ وتفسّر واقع الصراع العربي - الإسرائيلي بمختلف جوانبه؛ فأصبح المقيم للأمن الإسرائيلي لدى الحكومة الإسرائيلية، لا تنازعه في مكانته أي مؤسسة إسرائيلية أخرى.

أشار المؤلفان إلى أنه في سياق استعداد إسرائيل لشنّ حرب على مصر، حرص بن غوريون منذ بداية عام ١٩٥٦ على عدم تسخين الجبهة مع مصر؛ فلم يقيم بعمليات عسكرية على غرار تلك "العمليات الانتقامية" التي شنتها الجيش الإسرائيلي في أعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٥؛ وذلك لأنّ إسرائيل أرادت ألاّ تتسبّب في اندلاع الحرب في تلك الفترة، قبل أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من استيعاب الأسلحة الكثيرة التي كانت فرنسا حينئذ تزوده بها. لذلك استعاضت إسرائيل، كما يقول المؤلفان عن العمليات العسكرية الواسعة، بتكليف أمان باغتيال مسؤولين أمنيين مصريين. فاغتيال أمان في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٦ رئيس الاستخبارات العسكرية المصرية في قطاع غزة مصطفى حافظ، بطرد ملغوم، وبعد ذلك بعدة أيّام اغتيال أمان الملحق العسكري المصري في الأردن صالح مصطفى، (ص٤٨).

”

نظير الحصول على أسلحة فرنسية قدمت إسرائيل مساعدات استخباراتية لفرنسا لقمع الثورة الجزائرية

”

أشار المؤلفان إلى انغماس أمان في الجهد الكبير الذي بذلته إسرائيل في عام ١٩٥٦ للحصول على الأسلحة من فرنسا في سياق استعدادات إسرائيل لشنّ حرب على مصر. وقد شارك رئيس أمان هاركاوي إلى جانب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي موشيه ديان، ومدير عام وزارة الأمن الإسرائيلية شمعون بيرس، في الاجتماعات والاتصالات السريّة التي جرت مع وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية والأمنية الفرنسية. وقد جرى الاتفاق خلال هذه المفاوضات السريّة، والتي حصلت إسرائيل فيها على كميات كبيرة من الأسلحة الفرنسية، بأن تقدّم إسرائيل مساعدات استخباراتية لفرنسا ضد الثوّار الجزائريين لتمكين فرنسا من قمع الثورة الجزائرية، (ص٥٨). وتابع المؤلفان

إقامته "مجموعة أصدقاء الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية" كان من بينهم بيرنارد لويس^(٣) ويشعياهو برلين وإيلي كدوري وشمئيل آيزنشتات ودوف جويتاين (ص ٢١٩). وذكر المؤلفان أنَّ الباحثين أصدقاء أمان، أقاموا علاقات ثابتة معه وقدموا له تحليلاتهم وآراءهم بشأن تطور الأحداث في المنطقة العربية، ولفتوا انتباهه إلى الأبحاث المنشورة والمستجدات التي تهتمه.

وفي سياق العمل لترقية العلاقة بين أمان والأكاديمية الإسرائيلية بادر رئيس أمان هاركاوي لإقامة مركز أبحاث تابع لأمان في الجامعة العربية في القدس. كان هاركاوي، وفق ما ذكر المؤلفان، منزعاً من عدم وجود مركز أبحاث في إسرائيل على مستوى رفيع، وعدم وجود أي مستشرق إسرائيلي ذي اسم عالمي حتى تلك الفترة، وذلك على الرغم من وجود مصادر وموادّ ومعلومات جمة ومهمة لدى مركز الأبحاث في أمان، عن المنطقة العربية وعن تطوّر الأحداث فيها، والتي لا يكاد يوجد لها نظير في الغرب. وأكّد هاركاوي أنَّ قسم الأبحاث في أمان لا يستغلّ بشكل كامل الموادّ والمصادر والمعلومات الموجودة بحوزته، فهو لا يكاد يستغلّ إلاّ ٣٠-٤٠ بالمئة منها، وأنه لا تجري فيه أبحاث معمّقة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لأنّ الأولوية تُعطى للأبحاث العسكرية والأمنية. وأشار هاركاوي إلى أنَّ عدم استغلال هذه المواد والمعلومات بشكل كامل يُلحق ضرراً بعملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي؛ لذلك، وفي هذا السياق أنشأ أمان مركزاً للأبحاث في الجامعة العربية أطلق عليه "مركز الأبحاث على اسم ريووفين شيلواح". وحدّد أمان أهداف هذا المركز كالتالي: "أولاً، تأسيس قاعدة قوية لتقييم الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عن الشرق الأوسط. وثانياً، نشر وجهة النظر الإسرائيلية عن الشرق الأوسط في العالم" (ص ٢٢٠). ونشط هذا المركز في الجامعة العربية بالقدس بتمويل من أمان ووزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٥، إذ جرى نقله إلى جامعة تل أبيب، وتحوّل اسمه لاحقاً إلى مركز موشيه ديان. ودأب أمان وأجهزة الأمن الإسرائيلية الأخرى في العقود التالية، على إقامة علاقات وطيدة مع جميع الجامعات الإسرائيلية التي أقيمت لاحقاً، وخاصّةً مع مراكز البحث فيها التي تختصّ بالمنطقة العربية والشرق الأوسط.

٣ ذكر رئيس أمان إيلي زعيرا إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، أنَّ بيرنارد لويس زار إسرائيل قبل أسبوعين من اندلاع الحرب، واجتمع مع إيلي زعيرا في مكتبه، وأنَّ بيرنارد لويس حدّثه عن الأوضاع في مصر، والتي عاد من زيارتها لتوه، استبعد فيه جدّاً قيام مصر بشنّ حرب على إسرائيل. انظر: مقابلة إيلي زعيرا مع جريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/١٠/٣، ص ٣٦.

وأشار المؤلفان إلى دور أمان في الحرب النفسية التي شنتها إسرائيل في عقد الخمسينيات، ضد الدول العربية ولا سيما ضد مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر، والتي ركّزها قسم الأبحاث في أمان. وهدفت الحرب النفسية وفق الكتاب إلى التأثير في كلّ من القادة والرأي العام في الدول العربية، وزعزعة النظام في مصر، ونزع الثقة في الجندي العربي وخاصة المصري، وكسر إرادة القتال لدى الجيوش والشعوب العربية، وإثارة الخلافات بين الدول العربية، وتشجيع كراهية الأجانب فيها، وإعطاء صورة إيجابية عن إسرائيل (ص ٩١-٩٢). وذكر المؤلفان أنَّ أمان أقام بعد حرب ١٩٥٦ قسماً خاصاً بداخله، ركّز الحرب النفسية ضد العرب بكل جوانبها، ورأسه الرائد ألوف هارثيفن، وكان تحت المسؤولية المباشرة لرئيس أمان هاركاوي.

”

أكد المؤلفان أنَّ الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية
دأبت منذ تأسيسها على التعاون مع الأكاديمية
الإسرائيلية للاستفادة من خبراتها الأكاديمية

”

الأكاديمية الإسرائيلية في خدمة الاستخبارات

أكد المؤلفان أنَّ الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية دأبت منذ تأسيسها على التعاون مع الأكاديمية الإسرائيلية للاستفادة من خبراتها الأكاديمية، ولا سيما أنَّ الاستخبارات العسكرية كانت تعاني عند تأسيسها من نقص في الخبراء والمختصين ذوي المستوى الأكاديمي الرفيع. وسلّط المؤلفان الضوء على الدور الذي أدّاه هاركاوي في هذا المجال، سواء عندما كان نائباً لرئيس أمان أو عندما أصبح رئيساً لأمان. فقد أقام أمان والجامعة العربية في القدس لجنة مشتركة دائمة، لتأطير التعاون بينهما وتنسيق الأبحاث المعمّقة التي تقوم بها الجامعة العربية لمصلحة أمان مقابل تمويلها. وقد شملت هذه الأبحاث مواضيع مختلفة في مجالات الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والجغرافيا، ووضع الخرائط المفصّلة للمنطقة العربية وترسيمها، والجيولوجيا، والأوضاع السياسية المتغيّرة في المنطقة العربية، والأقليات في الشرق الأوسط، وموضوع استفادة العرب من حرب ١٩٤٨. إلى جانب ذلك، استعان أمان بعدد كبير من المختصّين في إسرائيل والعالم من خلال